معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٣١)

تجديد علم الاقتصاد
نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير

يونيه ٢٠١٢

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

تجديد علم الاقتصاد

نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد

وعرض لبعض مقاربات تطويره*

د. إبراهيم العيسوي

نوفمبر ٢٠١١

* يمثل هذا البحث الجزء الأول من البحث الرئيسى: "مقتضيات تطوير استراتيجية التنمية فى مصر فى سياق مراجعة فكر التنمية وفى أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية"

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضىء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

موجز

تجديد علم الاقتصاد

لقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى ظهور موجة جديدة من النقد لعلم الاقتصاد التقليدي. وفي الحقيقة أن الكثير من الانتقادات المطروحة حديثاً سبق طرحها منذ زمن طويل. وقد ركزت هذه الدراسة على مجموعتين من الانتقادات. المجموعة الأولى تتضمن افتراضات ومفاهيم غير واقعية مثل فرض الرشادة والإنسان الاقتصادي، والتوقعات والتفضيلات الرشيدة، والمعلومات الكاملة، وسيادة المستهلك، واليد الخفية، وحتمية التوازن، والعلاقة الميكانيكية بين المستوى الجزئي والمستوى الكلي من التحليل الاقتصادي. والمجموعة الثانية تتعلق بالانتقادات المتنوعة التي توجه لعدد من النظريات مثل نظرية التوزيع ونظرية التجارة الدولية ونظريات التنمية.

وترى الدراسة أن تفادي المثالب الكامنة في الكثير من افتراضات ومفاهيم ونظريات علم الاقتصاد التقليدي يتطلب الإفادة من المقاربات غير التقليدية والتي يطلق عليها حالياً "اقتصاد الخوارج". وقد ألقت الدراسة الضوء على ثلاث مجموعات من هذه المقاربات. الأولى تضم المقاربات التاريخية والتطورية والاجتماعية والأخلاقية والمؤسسية. والثانية تشتمل على المقاربات التجريبية والسلوكية والنفسية والعصبية. والثالثة تحتوي على مقاربات النظم المعقدة المرتبطة بنظريات الفوضى والكارثة واللاتوازن والفيزياء الاقتصادية. وتنتهي الدراسة بعدد من الاستخلاصات المفيدة للاقتصاديين وصناع السياسات، وببعض الملاحظات حول ميلاد علم جديد للاقتصاد وأسباب ندرة مساهمة الاقتصاديين العرب في بنائه.

Abstract

Renewal of Economics

The global financial and economic crisis gave rise to a new wave of criticism of mainstream economics. In fact, many of the criticisms raised have been a matter of concern for economists a long time ago. This study focuses on two sets of criticisms. One relates to fundamental assumptions and concepts such as rationality and homo economicus, rational preferences and expectations, full information, consumer sovereignty, the invisible hand, equilibrium, and the mechanical shift from micro to macro economic analysis. The other set encompasses critiques of some basic theories such as distribution theory, international trade theory and development theories.

The study suggests that economists should resort to the variety of non-conventional approaches which have been developed in the last six decades, but have not been acknowledged by mainstream economics, and are therefore regarded as belonging to heterodox economics. Three sets of such approaches are highlighted in this study. The first includes the historical, evolutionary, social, ethical and institutional approaches. The second consists of the experimental, behavioural and psychological approaches as well as neuroeconomics. The third comprises complex systems approaches based on chaos, catastrophe and theories disequilibrium theories and econophysics. The study concludes with some useful guidelines for economists and policy makers, and some observations on the birth of a new economics and the paucity of Arab contributions to this process.

المحتويات

تقديم ٤

مقدمة ٦

الفصل الأول: موجة جديدة من نقد علم الاقتصاد ٧

المبحث الأول: الأزمة والفكر الاقتصادي ٧

المبحث الثانى: حالة علم الاقتصاد ٩

المبحث الثالث: أنواع مختلفة من نقد علم الاقتصاد ١٠

الفصل الثاني: مقاربات تطوير علم الاقتصاد ١٣

المبحث الأول: المجموعة الأولى ١٣

(١) المقاربة التاريخية ١٤

(٢) المقاربة التطورية ١٤

(٣) المقاربة الاجتماعية ١٦

(٤) المقاربة الأخلاقية ١٨

(٥) المقاربة المؤسسية ١٨

المبحث الثانى: المجموعة الثانية ٢٠

(١) المقاربة التجريبية ٢٠

(٢) المقاربة السلوكية ٢٢

(٣) المقاربة النفسية ٢٤

(٤) المقاربة العصبية ٢٤

المبحث الثالث: المجموعة الثالثة ٢٧

(١) المقاربة المعلوماتية ٢٧

(٢) مقاربة النظم المعقدة ٢٨

نظرية الفوضى ٣١

نظرية الكارثة ٣١

الفيزياء الاقتصادية ٣٢

مقاربة اللاتوازن ٣٣

الفصل الثالث: فروض ونظريات مطعون في صحتها ٣٥

المبحث الأول: المجموعة الأولى ٣٦

(١) فرض الرشادة وفرض التوقعات الرشيدة ٣٦

المصلحة الذاتية ٣٧
التفضيلات والخيارات والمعلومات ٣٩
التوقعات الرشيدة والسوق الكفء ٤١
الرشادة والمعلومات والتوقعات ٤٢
(٢) فرض سيادة المستهلك ٤٣
(٣) فرض اليد الخفية وتناغم المصالح ٤٤
(٤) فرض التوازن ومشكلة الأزمات ٤٥
(٥) فرض الفاعل الممثل ومشكلة الانتقال من الجزئي إلى الكلي ٤٩
المبحث الثانى: المجموعة الثانية ٥٠
(١) نظرية التوزيع ٥٠
(٢) نظرية التجارة الدولية ٥٤
(٣) نظرية التنمية ٦١
استخلاصات وملاحظات ختامية ٦٩
أولاً- استخلاصات مهمة للاقتصاديين وصناع السياسات ٦٩
ثانياً- علم اقتصاد جديد؟ ٧٤
ثالثاً- الدور العربي في تجديد علم الاقتصاد ٧٦

المراجع ٧٨

تقديم

. ما زالت تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية تتفاعل بأشكال ودرجات متفاوتة فى أنحاء العالم المختلفة، وليس من المتوقع أن تعود الأمور كما كانت عليه قبل الأزمة.

أن الأزمة الأخيرة صدمت العالم بفشل كبير للأسواق فى الدول المتقدمة، وأن هذا الفشل لا يعد حالة استثنائية كما تفترض النظرية النيوكلاسيكية.

وكما أفرزت الأزمة الإقتصادية العالمية فى الثلاثينات من القرن الماضى تياراً فكرياً جديداً فى النظرية الاقتصادية (النظرية الكينزية) فإن الأزمة الحالية أدت إلى كثير من التغيرات على مستوى السياسات الاقتصادية لمواجهة الأزمة فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية، كما أدت أيضاً إلى انتقادات كثيرة إلى النظريات الاقتصادية النيو كلاسيكية السائدة والتأكيد على ضرورة مراجعة هذه النظريات وإعادة النظر أيضاً فى الفكر التنموى.

إن الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، يتعين عليها أن تشارك فى هذه المراجعات لفكر التنمية بل والفكر الاقتصادى بأكمله، وذلك لوضع قواعد جديدة أكثر مصداقية وأكثر ملائمة لصياغة استراتيجية للتنمية تخرج بها من الطريق الذى بات مسدوداً، إلى آفاق أكثر اتساعاً لتحقيق طموحات شعوبها.

إن التأصيل النظرى للفكر الاقتصادى وما يقدمه من أدوات ومناهج للتحليل واقتراح وتقييم السياسات يكتسب أهمية كبيرة فى الوقت الراهن، خاصة وأن هذا التأصيل النظرى تعرض للإهمال منذ زمن طويل فى دراساتنا وبحوثنا الاقتصادية، وألزمنا بالتقيد بالفكر الاقتصادى والنظريات السائدة وما تتضمنه من فروض وما يبنى عليها من سياسات، رغم وجود كثير من الانتقادات عليها، بصفة خاصة فيما يتعلق بمدى انطباقها على الدول النامية.

إن الأزمة العالمية الحالية صدمت العالم فيما يتعلق بمصداقية الفكر الاقتصادى النيوكلاسيكى، وفتحت الأبواب والعقول لمراجعة هذا الفكر والانتقادات التى كانت وما زالت توجه إليه، والاستفادة من المقاربات والنظريات البديلة التى ظهرت لتصحيح مواطن الخلل فى الفروض وأدوات التحليل التى يقوم عليها الفكر الاقتصادى السائد.

إن استعراض هذه المراجعات والمقاربات البديلة سيقدم لنا بالتأكيد مجالاً أوسع وأكثر جدوى، وواقعية لتفهم الواقع المصرى وتقديم حلول وبدائل لتحديد توجهات النظام الاقتصادى والسياسات الاقتصادية والاجتماعية فى اتجاه مسار أفضل للتنمية.

ويقدم هذا الجزء الأول من البحث دراسة نقدية متميزة للفكر الاقتصادى السائد وبعض مقاربات تطوير هذا الفكر. وقد خرجت هذه الدراسة بدرجة عالية من الشمول والتكامل بما يتجاوز الحدود المطلوبة للبحث الذى أعدت فى إطاره. ولذلك فقد استقر الرأى على عدم

اختصار هذه الدراسة القيمة لتضمينها كأحد فصول البحث، وإن الأجدى هو نشرها كاملة فى جزء مستقل ليستفيد القارئ من كل ما ورد فيها.

لقد قدم أ.د. ابراهيم العيسوى عرضاً متميزاً فى هذه الدراسة والتى نحسبها إضافة هامة للمكتبة المصرية والعربية.

الباحث الرئيسى

سهير ابو العينين

القاهرة، نوفمبر ٢٠١١

تجديد علم الاقتصاد

نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطويره

مقدمة

تبدأ هذه الدراسة بالنظر في علاقة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة بالفكر الاقتصادي السائد وآفاق تطويره . وتقودنا هذه البداية إلى تأمل الوضع الراهن لعلم الاقتصاد وما يثيره من مشكلات في تعامله مع الظواهر الاقتصادية . وبعد ذلك نقدم تصنيفاً عاماً للانتقادات التي توجه إلى علم الاقتصاد، وذلك دون الخوض في التفصيلات المتعلقة بنقد فرض بعينه أو نظرية بذاتها. فقد رؤي إرجاء هذه المعالجة التفصيلية إلى ما بعد التعريف بالمقاربات البديلة للمقاربات الشائعة في الفكر الاقتصادي السائد، والتي سوف تتكرر الإشارة إليها عند عرض الفروض والنظريات المطعون في صحتها.

وعلى ذلك سوف يتم تسليط الأضواء على السمات البارزة للمقاربات غير التقليدية للظواهر الاقتصادية وعلى نوعية الإسهامات التي تقدمها لتطوير علم الاقتصاد. ثم نتناول بعد ذلك الانتقادات التي وجهت إلى عدد مختار من الفروض والنظريات الرئيسية في الفكر الاقتصادي السائد، مع بيان ما قدمته المقاربات غير التقليدية من بدائل لمعالجة هذه الانتقادات أو تفاديها. وفي الختام تستخلص الدراسة عدداً من الدروس المهمة للاقتصاديين وصناع السياسات، وتسعى للإجابة عن السؤالين التاليين: هل أصبح لدينا علم اقتصاد جديد بعد ما شهده الفكر الاقتصادي من محاولات للتجديد ؟ وهل للاقتصاديين العرب مساهمات يعتد بها في ظهور هذا العلم الجديد، أو حتى في بلورة المقاربات غير التقليدية التي يمكن أن تؤدى لاحقاً إلى بزوغ علم اقتصاد جديد يحل محل علم الاقتصاد الحالي ؟

الفصل الأول

موجة جديدة من نقد علم الاقتصاد

كانت للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تفجرت في منتصف سبتمبر ٢٠٠٨ تداعيات مهمة، ليس فقط على المستوي الاقتصادي والاجتماعي، بل وعلى المستوي الفكري أيضاً. فقد أثارت الأزمة انتقادات حادة للكثير من الفروض والنظريات القائمة في الفكر الاقتصادي السائد، وطرحت تساؤلات مهمة حول الحالة الراهنة لعلم الاقتصاد وحول آفاق تطويره.

المبحث الأول: الأزمة والفكر الاقتصادي

بالرغم مما تؤدى إليه الأزمات من مآس وخسائر، إلا أنها لا تخلو من منافع • ومن بين هذه المنافع أن حدث الأزمة يدعونا إلى وقفة مع النفس نراجع فيها الفكر الاقتصادي السائد [1] الذي تعلمناه ونعلمه في المدارس والجامعات، والذي يسترشد به صناع السياسات الاقتصادية. كما أن حدث الأزمة يضيف إلى درجات الحرية الفكرية التي نتمتع بها • إذ أنه يجعلنا أكثر انفتاحاً على الكتابات الناقدة للفكر الاقتصادي السائد، ويزيد من استعدادنا للنظر فيما يطرح من نظريات وأفكار بديلة للنظريات والأفكار التي تشكل التيار الرئيسي لعلم الاقتصاد الحديث •

إن عملية نقد الفكر الاقتصادي السائد وتفنيد نظرياته هي عملية مستمرة، وتكاد تكون مصاحبة لعلم الاقتصاد منذ نشأته • ذلك أن عدم الارتياح لجانب أو آخر من جوانب هذا الفكر ليس بالظاهرة الجديدة • ومن قديم الزمن، وجهت سهام النقد إلى مسلمات وافتراضات ونظريات أساسية في علم الاقتصاد. وكان هذا النقد يثير الشك في السلامة المنطقية لعلم الاقتصاد وفي جدواه لصناع السياسات الاقتصادية، ويدفع إلى بلورة افتراضات أو نظريات بديلة• ومع ذلك، لم تفلح الاتجاهات الناقدة أو المضادة للفكر الاقتصادي السائد في إزاحة هذا الفكر من العرش الذي تربع عليه، ومن مواقع السيطرة التي يتمتع بها في المؤسسات التعليمية ودوائر صنع السياسات الاقتصادية، ومراكز تقديم النصح والمشورة لمتخذي القرارات الاقتصادية • ومن هنا تبرز أهمية فترات الأزمات • إذ أنها لا تؤدى إلى إنعاش حركة النقد وإحياء الأفكار والنظريات البديلة فحسب، بل إنها قد تدفع بعض "المحافظين" إلى شيء من

---

[1] نستخدم عبارة "الفكر الاقتصادي السائد" للإشارة إلى ما يطلق عليه في الأدبيات: " التيار الرئيسي " في الاقتصاد: Main stream Economics

المراجعة لأفكارهم، وتشجعهم على النظر في بعض الأفكار البديلة بقدر من الموضوعية قد لا تساعد الفترات الخالية من الأزمات على توفيره • وهذا ما لوحظ وقوعه في أعقاب الأزمة المالية التي اندلعت في خريف ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة وسائر دول المركز الرأسمالي، والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة عالمية، من جهة، وإلى أزمة اقتصادية زلزلت أركان الاقتصاد "الحقيقي" أو "العيني"، من جهة أخرى •

وقد طرحت هذه الأزمة ثلاثة أسئلة مهمة تشكل في مجموعها حافزاً قوياً لمراجعة الفكر الاقتصادي السائد والبحث في المقاربات المطروحة لتطويره • أولها سؤال عن مسئولية الفكر الاقتصادي السائد عن إنتاج الأزمة • فثمة اعتقاد لدى نفر من الاقتصاديين بأن المسلمات والمفاهيم والنظريات الشائعة في علم الاقتصاد قد خلقت مناخاً مواتياً لوقوع الأزمة بما شجعت على اتخاذه من سياسات من جانب متخذي القرارات، وبما دفعت إلى اتخاذه من تصرفات من جانب المتعاملين في الأسواق • وثانيها سؤال يدور حول فشل الفكر الاقتصادي السائد في التنبؤ بموعد وقوع الأزمة وحجمها، بينما كانت التحذيرات تتوالى ، ليس فقط من جانب الاقتصاديين اليساريين ، وإنما من جانب "الخوارج" [٢] على بعض جوانب هذا الفكر بدرجة أو بأخرى أيضاً ، بأن الأزمة صارت قاب قوسين أو أدنى •

أما السؤال الثالث من أسئلة الأزمة فهو يتعلق بعجز الفكر الاقتصادي السائد عن تقديم حلول ناجعة للمشكلات الاقتصادية، وذلك بما يحول دون وقوع الأزمات في الدول المتقدمة، من ناحية، وبما يوفر للدول النامية فرص التنمية المستدامة، من ناحية أخرى • ومما يذكر في هذا الصدد أنه قد راجت قبل وقوع الأزمة أفكار مؤداها أن الأزمات صارت شيئاً من الماضي بمعنى أنها صارت تاريخاً لا عودة له، وأن احتمال تعرض الاقتصاد الرأسمالي لكساد كبير صار غير وارد، حيث أنه أصبح في مستطاع السلطات النقدية والمالية السيطرة على المسار الاقتصادي بدرجة تحول دون وقوع الأزمات الكبرى • ولكن الأزمة الأخيرة قد أظهرت بما لا يدع مجالا للشك زيف هذا الاعتقاد • هذا من جهة • ومن جهة أخرى، يلاحظ أن الدول النامية التي سعت للخروج من التخلف بتنفيذ "الروشتة " التي يكتبها أنصار الفكر الاقتصادي السائد (توافق واشنطون أو الليبرالية الاقتصادية الجديدة) مازالت تراوح مكانها، وذلك بالرغم من مواظبتها على تعاطى "الدواء" التقليدي لفترة طويلة •وهو ما دعا إلى البحث عن "روشتة"

---

[٢] المقصود بالخوارج هم الاقتصاديون الذين ينتمون إلى ما صار يعرف في الأدبيات الغربية بعلم الاقتصاد غير التقليدي، او علم اقتصاد الخوارج Heterodox Economics • وبصفة عامة، فإن هذا الفريق من الاقتصاديين لا يرفض النظام الراسمالي من حيث المبدأ ، وإن كان يميل إلى صيغة أو أخرى من صيغ "دولة الرعاية الاجتماعية " الشائع الإشارة إليها بدولة الرفاه Welfare state • وهذا ما يميز هذا الفريق عن الاقتصاديين اليساريين أو الماركسيين الذين يرفضون النظام الرأسمالي ويدعون إلى إقامة نظام اشتراكي •

مختلفة و"دواء " جديد حتى من قبل وقوع الأزمة الأخيرة • غير أن هذه الأزمة أثارت مخاوف الدول النامية من جهتين • الأولى هي الخوف من تعطل التنمية في هذه الدول جراء تعرضها لأزمات من داخلها على غرار الأزمة الأخيرة التي كانت من صنع الدول المتقدمة، وذلك بحكم أنها تحاول بناء اقتصادات رأسمالية، وبحكم أن الأزمات باتت من السمات الأساسية والأمراض المزمنة للنظام الرأسمالي • والثانية هي الخوف من أن معالجة تداعيات الأزمة في الدول النامية بالتركيز على حفز النمو الاقتصادي لاستعادة معدلات النمو في الفترة السابقة على وقوع الأزمة – والتي لم تكن مرتفعة كثيراً على كل حال – قد يصرف النظر عن علاج المشكلات طويلة الأجل كالتصنيع والبطالة والفقر وتدهور التعليم وتامين متطلبات استدامة التنمية •

المبحث الثاني: حالة علم الاقتصاد

بالرغم من مرور ٢٣٥ سنة منذ أن وضع آدم سميث أسس علم الاقتصاد الحديث في كتابة "**ثروة الأمم**"، فإن هذا العلم مازال يتسم بدرجة عالية من الهشاشة وغياب النضج، الأمر الذي يدفع البعض إلى التشكك في أحقيته بالتمتع بصفة "العلم" • وآية ذلك أنه يندر أن توجد قضية من القضايا الاقتصادية لا تتعدد بشأنها آراء الاقتصاديين ونظرياتهم • كما أنه من النادر أن يتفق الاقتصاديون على العلاج المناسب لمشكلة من المشكلات الاقتصادية •

ولم يتغير هذا الوضع كثيراً مع التوسع في استخدام الاقتصاديين للرياضيات في التعبير عن نظرياتهم ونماذجهم، ومع ما شهده الاقتصاد القياسي وتطبيقاته من نمو عظيم عبر ما يقرب من سبعين سنة • إذ من الشائع أن تنتهي الدراسات الكمية والاختبارات الإحصائية إلى نتائج غير حاسمة تحتمل تأويلات شتى • ومن المعتاد أن تتعرض مثل هذه الدراسات للنقد من زوايا متعددة بما يبعث على الشك في مصداقيتها • فبالإضافة إلى القصور الكامن في النظريات التي تبنى عليها النماذج الكمية، عادة ما تطرح مشكلات مثل استبعاد بعض المتغيرات أو ضعف البيانات أو عدم واقعية الافتراضات التي تقوم عليها أساليب القياس والاختبار، أو كل هذه المشكلات سوياً • ومن ثم ينفتح باب الجدل، وتبرز نظريات بديلة قد تثرى الفكر، وربما تقدم أفكاراً واعدة، ولكنها تظل بمنأي عن الوصول بالجدل القائم إلى نتيجة قاطعة أو قرار حاسم • كما تظل قدرة النظريات والنماذج الاقتصادية على التنبؤ ضعيفة إلى حد كبير، مع صعوبة نسبة تفوق ملحوظ في التنبؤ لنظرية على أخرى أو لنموذج على آخر • ومع تعذر الحسم، لا يتبقى أمام الاقتصادي لترجيح نظرية على أخرى أو لتفضيل نموذج على

آخر سوى اللجوء إلى الأحكام القيمية والميول الذاتية، والتي لا تخلو في كثير من الأحيان من تحيزات من نوع أو آخر[٣].

وإذا كان من الطبيعي أن تتواجد مثل هذه السمات في فترة نشوء أي علم من العلوم، إلا أنه من الملاحظ أن النواقص المشار إليها أعلاه قد صاحبت علم الاقتصاد طوال مسيرته، وهو ما يجعل هذه المسيرة أقرب إلى مرحلة "مراهقة فكرية" طالت أكثر مما ينبغي، وذلك بكل ما تعنيه المراهقة من ميل إلى الشطط في الرأي ونزوع إلى التقلب في المواقف، ومن تشبث بتصورات لا تمت إلى الواقع بصلة .

وليس معنى هذا أن الصورة قاتمة تماماً، وأنه ليس في المعرفة الاقتصادية الراهنة ما يفيد. فهناك جزئيات كثيرة تساعد الاقتصاديين على بلورة مواقف من المشكلات المختلفة وصياغة سياسات لمواجهتها .وبالرغم من أن اختلافات الاقتصاديين في هذا الشأن قد تثير البلبلة لدى متخذي القرارات، إلا أن ثمة جانباً إيجابياً في الصورة، ألا وهو تقديم خيارات مختلفة إلى متخذي القرارات يمكنهم المفاضلة بينها وترجيح واحد منها، وذلك في ضوء ما قد يكون لديهم من معلومات وتصورات عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية، وفي ضوء الغايات الأبعد لمتخذي القرارات والتي غالباً ما تتجاوز الغايات الاقتصادية بالمعنى الضيق .

المبحث الثالث: أنواع مختلفة من نقد علم الاقتصاد

يمكن تقسيم الانتقادات التي توجه إلى علم الاقتصاد إلى نوعين رئيسيين . أولهما نقد من داخل النظام، أي في إطار الحفاظ على النظام الرأسمالي، وثانيهما نقد من خارج النظام، وهو النقد الذي يستهدف جوهر النظام الرأسمالي، ويعارض بصورة جذرية منطلقات أساسية لعلم الاقتصاد الحالي.

(أ) النقد من داخل النظام

يقصد بهذا النوع من النقد الاعتراض على مسلمة أو أخرى من مسلمات علم الاقتصاد، أو على افتراض من افتراضاته، وذلك بما يؤدى إلى تغيير نظرية أو أخرى من نظرياته من دون المساس بالتوجه العام للنظرية الاقتصادية السائدة، وخاصة فيما يخص علاقتها باقتصاد السوق وأساسيات النظام الرأسمالي . ذلك أن الناقدين للنظرية الاقتصادية على هذا النحو لا يتصورون أن ثمة بديلاً ممكناً للنظام الرأسمالي، ومن ثم

---

[٣] للمزيد حول ما يخالط الفكر الاقتصادي من تحيزات ، انظر: جلال أمين،فلسفة علم الاقتصاد- بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨.

فإنهم لا يرون موضوعاً لعلم الاقتصاد غير النظام الرأسمالي • ويمكن النظر إلى النقاد الذين يمارسون هذا النوع من نقد علم الاقتصاد على أنهم يتألفون من فئتين، وذلك على النحو التالي:

الفئة الأولى: لا تتحدى الكثير من المسلمات الأساسية لعلم الاقتصاد، ولكنها ترى أن في وسعها أن تستخدم نفس الأدوات الرئيسية لعلم الاقتصاد للتوصل إلى نظريات جديدة يمكن أن تفسر على نحو أفضل ظاهرة ما من الظواهر الاقتصادية، ويمكن أن تفيد بدرجة أكبر في صنع السياسات الاقتصادية • ويندرج في هذه الفئة مثلاً نقد كينز للنظرية الكلاسيكية• فبالرغم من أن كينز قد أحدث ما تعارف الاقتصاديون على وصفه بالثورة في علم الاقتصاد، إلا أن ثورته كانت أقرب إلى **"ثورة من داخل القصر"** • ذلك أن كينز لم يرفض تماماً مسلمات من قبيل الرشادة والرجل الاقتصادي رفضاً مطلقاً، وإن كان قد اعتبر أن السلوك العملي للفاعلين الاقتصاديين قد يخرج عن هذه المسلمات في بعض الحالات، كما في سلوك المضاربين في البورصات • كما أنه لم يرفض مقولة التوازن وميل النظام الاقتصادي الرأسمالي للوصول إلى وضع توازني • فجوهر رسالته في "النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود" هو أن الوضع التوازني يمكن أن يكون مصحوباً ببطالة واسعة النطاق ، وأنه لا يوجد ما يحتم أن يكون التوازن مصحوباً بالتوظف الكامل كما زعم الاقتصاديون الكلاسيكيون • وعلى ذلك فإن كينز قد اعتبر الحالة الكلاسيكية هي مجرد حالة خاصة من حالة أعم يتحقق فيها التوازن، لكن مع نقص التشغيل [٤].

أما الفئة الثانية من النقاد من داخل النظام، فإنها تضم الناقدين الذين ذهبوا إلى مدى أبعد في نقد مسلمات علم الاقتصاد وافتراضاته ونظرياته • فمنهم من رفض فرض الرشادة والتوقعات الرشيدة • ومنهم من رفض مقولة التوازن • ومنهم من رفض مقولة حرية التجارة وحرية السوق وأبدى استعداداً لتقبل دور أكبر للحكومات ولتقبل الحماية في ظروف معينة • وفي هذه الفئة ثمة اقتصاديون قدماء مثل جونار ميردال وجون روبنسون وجون كينيث جالبريث ، وثمة اقتصاديون محدثون مثل جوزيف استجلتز ودانى رودريك وبول كروجمان وهايمان منسكي وألان كيرمان وبول أورميرود • ويدخل في هذه الفئة أيضاً المشتغلون بالفروع الجديدة في علم الاقتصاد كالاقتصاد التجريبي ، والاقتصاد السلوكي ، والاقتصاد العصبي ، والاقتصاد الأخلاقي ، وما إلى ذلك من حقول

---

[٤] أنظر مقدمة النظرية العامة حيث يذكر كينز أن عمله قادنا إلى " نظرية عامة تشتمل على النظرية الكلاسيكية المألوفة كحالة خاصة"

J.M .Keynes, **The General Theory of Employment, Interest and Money**, Macmillan, London, ١٩٦١, p.VII

البحث الاقتصادي التي تندرج تحت ما أطلقنا عليه فيما سبق : علم اقتصاد الخوارج ، وكذلك الاقتصاديون المشاركين في جمعيات ومعاهد جديدة للبحث كمعهد الفكر الاقتصادي الحديث (٥) .

ب- النقد من خارج النظام

ينطلق هذا النوع من النقد من النظر إلى النظام الرأسمالي على أنه نظام غير أبدى، وأنه قابل للتطور والتحول إلى نظام آخر، وذلك بفعل ما ينطوي عليه من تناقضات . كما أن الاقتصاديين الذين يمارسون هذا النوع من النقد ينظرون إلى علم الاقتصاد على أنه علم الاقتصاد السياسي، لا علم الاقتصاد البحت . وهو ما يعنى ضرورة إفساح مجال واسع للعوامل الاقتصادية والاجتماعية في التحليل الاقتصادي، على نحو ما كان يفعل الاقتصاديون القدماء مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو وكارل ماركس – وهو النهج الذي تخلى عنه علم الاقتصاد عندما أصبحت الغلبة للمدرسة النيوكلاسيكية . كما أنه يعنى ضرورة النظر إلى العوامل الاقتصادية والسياسية كمتغيرات، لا كمعطيات أو ثوابت، وضرورة توجيه عناية خاصة للطبقات كوحدات للتحليل، وللتناقضات بين مصالح الطبقات المختلفة كمحرك أساسي للنظام الاقتصادي وكمحدد رئيسي لاتجاهات تطوره . ولا تجد المقولات التقليدية الخاصة بالرشادة والإنسان الاقتصادي والتوازن مكاناً لها في المعرفة الاقتصادية المرتبطة بهذا النوع من نقد علم الاقتصاد والمترتبة عليه. ومن أبرز ممثلي هذا التيار في الفكر الاقتصادي كارل ماركس وفردريك انجلز وأوسكار لانجه وبول باران وبول سويزي من القدماء، وسمير أمين وايمانويل فالرشتين وأندريه جوندر فرانك من المحدثين. وهم ينتمون إلى الفكر اليساري بتنويعاته المختلفة.

---

٥) الاقتصاد التجريبي = Experimental Economics
الاقتصاد السلوكي = Behavioural Economics
الاقتصاد العصبي = Neuroeconomics
الاقتصاد الأخلاقي = Ethonomics or Ethical Economics
معهد الفكر الاقتصادي الحديث The Institute for New Economic Thinking، ومقره نيويورك، وقد انشئ بمبادرة وتمويل كبير (٥٠ مليون دولار) من المضارب الشهير جورج سورس . وهو يضم أمارتيا سن وجورج أكرلوف وجوزيف استجلتز وغيرهم من الأعلام والحائزين على جوائز نوبل في الاقتصاد .

الفصل الثانى

مقاربات تطوير علم الاقتصاد

من الطبيعي أن تسفر الانتقادات التي وجهت لعلم الاقتصاد عن تبلور مقاربات جديدة لفهم الظواهر الاقتصادية، وبالتالي لإرشاد صناع السياسات ومتخذي القرارات الاقتصادية. وكما يظهر من العرض السابق للأنواع المختلفة من النقد، فإن المقاربات البديلة التي أسفرت عنها الانتقادات المختلفة للنظرية الاقتصادية ليست كلها مقاربات حديثة تماماً، بل أن بعضها قديم أو له جذور قديمة. ومن أبرز أمثلتها المقاربات المرتبطة بمنهجية الاقتصاد السياسي، سواء في صورها الليبرالية أم في صورها الماركسية، والمقاربة التطورية أو الاقتصاد التطوري[٦]. ولكن بعض المقاربات البديلة حديثة نسبياً، حيث يعود معظمها إلى النصف الثاني من القرن العشرين مثل الاقتصاد السلوكي، والاقتصاد التجريبى، والاقتصاد العصبي، واقتصاد التعقد[٧]، والمقاربة الفيزيائية للاقتصاد[٨].

ويمكن تقسيم مقاربات تطوير علم الاقتصاد إلى ثلاث مجموعات، حيث تركز المجموعة الأولى على العوامل غير الاقتصادية، وتركز المجموعة الثانية على خصائص السلوك الاقتصادي من واقع التجارب المعملية وغير المعملية ، بينما تركز المجموعة الثالثة على طبيعة النظم الاقتصادية وعلى منهجية نمذجتها. وكما سيتبين لاحقاً، فإن هذه المجموعات ليست منفصلة تمام الانفصال عن بعضها البعض، بل إن بينها تداخلات مهمة . وسوف نكتفي في هذا القسم بعرض الملامح البارزة لكل مقاربة، على أن نتناول ما قد تنطوي عليه من نقد للفكر السائد وما تطرحه من بدائل لفرض أو آخر، أو لنظرية أو أخرى، في الأقسام اللاحقة من الدراسة.

المبحث الأول: المجموعة الأولى

يمكن إدراج خمس مقاربات ضمن هذه المجموعة، وهي: المقاربة التاريخية، والمقاربة التطورية، والمقاربة الاجتماعية، والمقاربة الأخلاقية، والمقاربة المؤسسية .

---

٦) الاقتصاد التطوري = Evolutionary Economics
٧) اقتصاد التعقد = Complexity Economics
٨) المقاربة الفيزيائية للاقتصاد = Econophysics

(١) **المقاربة التاريخية**

المنطلق الأساسي للمقاربة التاريخية هو أن الحقائق أو الوقائع التاريخية تمثل المصدر الرئيسي للمعرفة بشأن التصرفات والشئون الاقتصادية • ومن ثم فليس من الممكن فهم الوقائع الاقتصادية وتفسيرها بمعزل عن السياق التاريخي وما يصاحبه من محددات ثقافية واجتماعية وسياسية ومؤسسية • ومن أشهر مقولات هذه المقاربة مقولة نسبية القوانين الاقتصادية في الزمان والمكان، ومن ثم نفي الصلاحية العامة أو المطلقة لهذه القوانين • وقد ظهرت هذه المقاربة في أواخر القرن التاسع عشر من خلال جهود من الباحثين الألمان الذين شكلوا مدرسة حازت على شهرة عظيمة حتى أصبحت تعرف بالمدرسة الألمانية، وذلك بالرغم من وجود نظير لها أقل شهرة في انجلترا •

وكانت المقولات المنطلقة من المقاربة التاريخية تطرح في مواجهة المقاربة التحليلية أو الاستنباطية ومقاربة النمذجة لكل من الاقتصاديين الكلاسيكيين والنيوكلاسيكيين • وعموماً، فإن من أبرز سمات هذه المقاربة سمتان: استقراء القوانين الاقتصادية من فحص الحقائق والخبرات التاريخية، والعناية بالنظرة الكلية الشمولية والهيكلية للاقتصاد بما يمكن من التوصل إلى فهم دقيق لتطوره • ولذا فإن لهذه المقاربة صلات وثيقة بالمقاربة التطورية والمقاربة المؤسسية للاقتصاد • ومن الجدير بالذكر أن المدرسة التاريخية لم تحصر نفسها في دراسة التطور التاريخي للنظم الاقتصادية، بل أن عدداً غير قليل من روادها قد انشغلوا بقضايا السياسة الاقتصادية، ومن أبرزهم فردريك ليست صاحب نظرية حماية الصناعة الناشئة [٩].

(٢) **المقاربة التطورية**

تقوم المقاربة التطورية على النظر إلى النظم الاقتصادية على أنها تخضع لمبادئ التطور التي توصل إليها تشارلز داروين فيما يتعلق بعالم الكائنات الحية • ومن أبرز هذه المبادئ النشوء والوراثة والتنوع والتكيف والانتقاء(الاختيار) والارتقاء • إن النظام الاقتصادي حسب المقاربة التطورية هو **نظام مركب أو معقد قابل للتكيف**، يتعرض لعمليات اضطراب أو اختلال تؤدى إلى تحول النظام أو تحوره • وتنشأ عمليات الاضطراب أو الاختلال في النظام بحكم اشتماله على فاعلين كثر مختلفي الطباع والميول، يدخلون في تفاعلات شتى ويتعلمون مما يمرون به من تجارب، وتنتج عن العلاقات التي تقوم فيما بينهم

---

[٩] للمزيد ، راجع :
www.websters –online -dictionary.org/.../Histo...,www. newworld encyclopedia. org/.../German....and www.sjsu.edu/faculty/watkins/gerhist.htm.

تناقضات في المصالح تحول دون استمرار النظام عند وضع بذاته، وتدفعه إلى التغير بدرجة أو بأخرى • وغالباً ما يتعرض النظام لتغيرات صغيرة ربما يصعب ملاحظتها • ولكن مع تراكم هذه التغيرات الصغيرة عبر الزمن تأخذ التغيرات الكمية في النظام في التحول إلى تغير كيفي •

وقد صاغ ثورشتاين فبلين مصطلح الاقتصاد التطوري في أواخر القرن ١٩ • ومن أبرز المساهمين في بلورة المقاربة التطورية جوزيف شومبيتر الذي رأي أن النظام الاقتصادي يتعرض للاضطراب نتيجة للمحاولات المستمرة من جانب رواد الأعمال لإدخال الابتكارات التكنولوجية والإدارية والمؤسسية، وهو ما يؤدى إلى فقدان التكنولوجيا القائمة ووسائل الإنتاج المرتبطة بها مكانتها في الاقتصاد • وقد وصف شومبيتر هذه العملية بعملية **التدمير الخلاق**[١٠] .

كما تتجلى المقاربة التطورية في فكر جونار ميردال صاحب مفهوم **العلية (السببية) الدائرية والتراكمية** [١١]، ذات الصلة القوية باقتصاد اللاتوازن، وفي فكر كارل ماركس وفردريك انجلز بشأن تطور النظام الاقتصادي من المشاعية البدائية إلى العبودية، ثم إلى الإقطاع والرأسمالية والاشتراكية • لاحظ أن المقاربة التطورية قد تحتفظ بفكرة التوازن، وقد ترفضها • وعموماً ثمة علاقات قوية بين هذه المقاربة وبين مقاربة اللاتوازن من جهة، وبينها وبين مقاربة النظم المعقدة من جهة أخرى • ومن خلال هذه العلاقات نشأت تصورات جديدة كتصور النظام الاقتصادي على أنه نظام مركب قابل للتكيف [١٢]، وظهرت طرق جديدة لفهمه مثل طريقة طاقة النظام [١٣] ، ومثل طريقة نمذجة التغير الهيكلي في الاقتصاد الذي يتجاهله الفكر الاقتصادي السائد [١٤]. ومن التطبيقات المثيرة للاهتمام للمقاربة التطورية التي تعتبر التنوع من أركانها الرئيسية ، البحث في أثر سياسات التكيف الهيكلي والعولمة على التنوع • إذ ذهبت إحدى الدراسات إلى أن هذه السياسات والعولمة المصاحبة لها ، بما تنطوي عليه من توسيع لنطاق الأسواق واحتدام المنافسة وتقليص دور الحكومات ، وبما تدفع إليه من

---

١٠) التدمير الخلاق = Creative destruction

١١) العلية الدائرية والتراكمية = Circular and cumulative causation

١٢) اختصاراً CAS = Complex adaptive system

١٣)اختصاراً MSP = Method of system potential • أنظر في شأن CAS وMSP التقرير الصادر عن المؤتمر الثاني بالانترنت حول الاقتصاد التطوري والمقاربة الفيزيائية للاقتصاد : G.S. Pushnoi, Application of Method of System Potential in Analysis of Economic System Evolution, (١٢٩-٣,٢٠,٤١/esp/dev/papers/٠٥٠٥/٠٥٠٥١٤.pdf)

١٤) أنظر على سبيل المثال محاولة محاكاة التطور فى هيكل الاقتصاد الأمريكي نتيجة للتقدم في التكنولوجيا الحيوية، في : H. Pan. "The evolution of economic structure under biotechnological progress," www. iemss.org/ iemss ٢٠٤/pdf.koyoto/..

تقليد وتنميط ، تؤدى إلى الحد من التنوع في النظم الصناعية والأسواق وتنذر بفشل النظام الاقتصادي القائم على المنافسة [١٥] .

(٣) المقاربة الاجتماعية

تعنى المقاربة الاجتماعية للاقتصاد بدراسة السلوك الاقتصادي للأفراد والمجموعات انطلاقاً مما يتولد من خلال تفاعلاتهم في الأسواق من أنماط من السلوك الاجتماعي، أو العلاقات الاجتماعية . فالسلوك الاقتصادي لا يحدث في فراغ اجتماعي، بل يمكن النظر إلى الأسواق باعتبارها كيانات اجتماعية، وأن ما يدور فيها من تفاعلات وثيق الصلة بما يحوزه المجتمع من رأس مال اجتماعي . كما أن للسلوك الاقتصادي تداعيات اجتماعية تؤثر في حياة الناس وفي نوعية الحياة بوجه عام .

ويمكن الحديث عن مجالين معرفيين يتفرعان عن المقاربة الاجتماعية للاقتصاد . المجال المعرفي الأول هو ما يسمى "**الاقتصاد الاجتماعي**"[١٦] . ويعنى هذا المجال باستخدام الاقتصاد في دراسة المجتمع، أي دراسة الظواهر الاقتصادية وتقصى آثارها الاجتماعية . وهو مجال متعدد التخصصات، إذ أنه يستند إلى نظريات وطرق البحث المتبعة في علم الاجتماع وفي علم الاقتصاد وعلم السياسة وعلوم اجتماعية أخرى . ونظراً للتداخل الشديد بين العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية، فإن هذا المجال يطلق عليه في بعض الدراسات علم **الاجتماع الاقتصادي** [١٧]. ومن أشهر المشتغلين في هذا المجال ثورشتاين فبلين الذي يصنف أيضاً على أنه اقتصادي تطوري واقتصادي مؤسسي – وهو ما يبرز الصلات القوية بين المقاربة الاجتماعية والمقاربة التطورية والمقاربة المؤسسية – وجارى بيكر الحائز على جائزة نوبل لإسهاماته المتميزة في دراسة مواضيع تقع في مساحة التقاطع بين الاقتصاد والاجتماع كالجريمة والتمييز الاجتماعي والعمل الأسرى [١٨].

والمجال المعرفي الثاني المرتبط بالمقاربة الاجتماعية للاقتصاد هو ما سوف أطلق عليه "**مجال الاجتصاد**"، وذلك لأن اسمه بالانجليزية يجمع بين لفظي الاقتصاد والاجتماع، ولكن

---

١٥) C. Tidsell, "Diversity and economic evolution : Failures of competitive economic systems," **Contemporary Economic Policy,** vol.١٧،١٩٩٩,www.questia.com/googlescholar.qst

١٦) Social economics or Socioeconomics

١٧) Economics Sociology

١٨) للمزيد، أنظر

www. en. wikipedia. org/wiki/ Socioeconomics, www. chow. com/ about ٥٤٢٦٤٩٤ - define-soci....and **Socio-Economic Review**- the journal of the Society for the Advancement of Socio – Economics (SASE).